

ضوابط نقل الضمان بالصور (التراخيص)

أجهزة قانون الكمارك رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٤، التوافق قبل الضمان ذات لنفسه الاجنبي وفق وضع الصور سواء مغلقة أو
الضمان من قبله مسجلة من المادور لتخرج من نقطة الترخيص أو حركات مؤسسة من مكتب حكومي على
مكتب حكومي آخر ومختلف وسائل النقل على مسؤولية المعهد والكفيل ولا يسمح بأجراء عمليات
الصور الا في الحالتين المذكورتين، كونهما لا يجوز تسويقها على الا حكام المعاهدة بالبيان والمادة ١٠ من
محكم التهرب، عدم تقديم المشتريات التي تمدها بوزارة الكمارك لبراءة التعهدات والكفيل، لا يجوز
بمئات الأوضاع المتعلقة بالصور.

اولاً - الشروط العامة

- ١- ان يكون هناك حساب خاصة لشحنات التراخيص في كافة الحدودية.
- ٢- ان تكون الضمانات من نوع واحد أو عدة أنواع لتشكل الرضائية.
- ٣- يمنع فتح الرضائية الخاصة للضمانات العابرة بطريق الأذونات بعد تمام الإجراءات الحكومية في مكتب
التحويل والغاية من مكتب الخروج وفي حال الأختار بوجود الضمانات في الضمانات والبضائيات فترتم تملج لأجرة الكمارك
المكتب الحكومي الحدودي التي تخرج منها الضمانات لغرض التصديق منها.
- ٤- في حال تعرض الضمانات أو البضائيات أو غيرها إلى حادث أو خراب فالمر فيصا إلى اختيار العرب قاضي تحقيق
وتتم أعمال ليرة الكمارك بذلك يتم اتخاذ الإجراءات الحكومية.
- ٥- كون التالي مسؤولاً عن كامل فقدان أو نقص أو تعديل في الضمانات أو تلف الأرقام الحكومية أو العبث
بها، دون الإخلال بمسؤولية مالك الضمانات.
- ٦- تطوع الضمانات الداخلية إلى أراضي جهات من المصارف ضمن طريق المكاتب الحكومية
في الوثائق الألكترونية لهما في التتابع الألكتروني عن طريق غرف المراقبة والسيطرة ومكاتبها
مع اليقظة العامة للكمارك وبالتبادل الجهات وللحفاظ الكفيل.
- ٧- تخضع هذه الضوابط إلى التعديل وحسب متطلبات العمل والممارسات الفعلية لها وحسب السياسات الأصولية.

ثانياً - الشروط الواجب توافرها في الضمانات

- ١- ان تكون من نوعية أصولية بموجب رخصة من جهة نقلها (واقع حالها).
- ٢- ان تكون مهيأة للتسجيل والتختم الحكومي مسبوقة وإفراجه.
- ٣- عدم إمكانية تخرج أي بضائع من الجوزة التي تظهر الرضائن أو الأرقام الحكومية أو إدخالها فيه دون
بترك ذلك الأمر صحت واضمة أو دون كسرها.
- ٤- ان يكون هناك حاجز بين غرفة المذاق وسند وفي الحدودية.
- ٥- ان لا تحتوي على فراغات خفية يمكن إخفاء أي بضاعة فيها وتكون جميع الفراغات مما يمكن تكفيها
من قبل موظفي الكمارك.
- ٦- لا يسمح بواسطة النقل (المستلمة ظهر ذات الجوانب) المسجلة في بلدانها إلا بنقل الضمانات والصورات
الإستثنائية أو الأختصاصية.
- ٧- يتم تغليف وحدات النقل المكشوفة بأغطية محكمة تربطها بحبال وتطوق بمالك جبر الخارج يمكن من
تثبيت الغشم أو الرضائن الحكومية بحيث يبرك ضمن عدم العبث بحقوقها.
- ٨- يتم تثبيت لوحات في مقدمة الشاسلتين يوزعها عليها جهازاً لتأنيدها.

والتقريب من مالكة التجهيزات أو التقليل لشروطها المتفق عليها الحكومية لكي لا تعرض لتفويض البيانات الحكومية
 واستكمال الاجراءات الحكومية وذلك من خلال قيام شركات التجهيزات الحكومية باستلامها من البلدية
 للمواد والمواد التي الرقعة به من سائق واسمات التخليص لهذا التسجيل ببيان المبرور لدى قسم الماكينات في المكتب
 الحكومي المذكور.

٢- تصديق الجباة على التفتيش والصيانة والارزاق وفقا لاجراءات قانون الحكومات.
 ٣- يتم تصديق البيانات التي تقدم للتصديق في المركز الحكومي ومنها ارقام التسلسل من اجل تسجيل مركبات
 وتكون البيانات وحساب الجباة والرسوم والتفتيش والادارة وحساب الرسوم جاذبة وطبعاها بموجب
 الضمانات للصحة وتوما وصادق مبلغ الرسوم الحكومية والرسوم الاخرى لتقدم من قبل شركات التفتيش
 الحكومية ومن ثم استلامها من المالكين والارزاق والرسوم الاخرى الفورية فالتالي ويتم توفيرها من مركز
 مساهم والمركز او معاونه او من يدونه من قسم مساهم وسائط النقل واختتم بالاعتماد
 الحكومية والرسوم الحكومية (٢٠٠٠) يتم في المدة في البيان الحكومية على ان يتم الاحتفاظ بنسخة
 من كل ذلك في الاوقات التي للمركز الحكومي.

٤- تكون عملية صدور الرضاة لاجراءات (٩٦٦) من اجل ان يتم بذلك الطريق الرسمي من المصلحة من قبل الادارة
 الحكومية بموجب الاوامر الحكومية الاخرى وبمخالفة ويتم تبايع ادارة الحكومات ولابد ان تكون
 لتوفيرها للمركز والاعتماد على ذلك.

٥- يتم تصديق الاجراءات والشهادات على شكل قوائم من مكتب حكومي المكون من
 حكومي الخروج.

٦- وبما ان اجراءات التجهيزات الحكومية من مركز حكومي (٢) الطريق
 اذ تقوم شركة التفتيش الحكومية بتكديم بيان المبرور الذي مع سائق واسمات التخليص للتفتيش وتاريخ
 الخروج على نسخة البيان.

٧- يتم اجراءات التفتيش والتفتيش لتأكد من الاخطاء الحكومية والاشغالات والاشغالات التي حال سلاحتها
 وتكون على البيان الذي يصاحبه بالاعتماد وفي حال عدم صلاحيتها الجوى مسؤولية المالكين والمركز
 مسؤولية الصيانة للبيانات والمنظمة بها وانطلاق الاجراءات التفتيشية في حال التفتيش الفعلي.
 ٨- بعد اجراء المالكين والتفتيش يتم توفير البيان من مدير المركز او معاونه او من يدونه ويصدق بالخروج
 ووسائل النقل ويحتفظ بالمركز الحكومي في نسخة من الاوقات.

٩- يجب القيام باخبار اقرب مكتب حكومي او مركز للتفتيش في حال اكتشاف اخطاء في الاخطاء الحكومية
 او اذا امكن ذلك بالتفتيش او وسائل النقل كسبب قوة القاهرة او حادث غير متوقع التام صلاحية المبرور.

١٠- يتم تقديم مكافأة للمستندات للحكومات التي تؤدي اجراء التجهيزات من قبله تقضي ابرام التجهيزات والاطمئنان
 والتكفيل الاثباتية من ذلك.

١١- تطهير مكاتب توريد الى مكتب المبرور يتضمن خروج الرضاة وصور الازمة والاعتماد
 خاصة بهتم لتمام سهاقات عمل التفتيش والاهمية الامنية لتتبع الارزاق وحسب المعطى لهذا الغرض
 والصادر من الجهات الأمنية.

١٢- ماسا، جدولتها الرسوم والاجور الخاصة بالاجراءات التي تمت في من قبل اللجنة العامة للحكومات.

رقم	نوع الترخيص / الاجور	المبلغ	السند القانوني
١	اجور التفتيش	١٥٠,٠٠٠	قرار حكومي رقم (٨) لسنة ١٩٦٧
٢	سهل حكومي	١٥٠,٠٠٠	---
٣	تصديقات حكومية	١٥٠,٠٠٠	---
٤	الرسوم	٤٠,٠٠٠	قرار حكومي رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧
٥	البيانات	٥,٠٠٠	قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٠) لسنة ١٩٦٧

ساهما ذلك على مبالغ الرسوم التي من شأنها شؤون الإبل وسكانها
 - من حيث صيانة دورها وتولف بمقتضى ٢٥٥٠ عمسة ومقتضى من خولان في عهد احتفال الجلالة (٢) من
 التصديقات (٧) لسنة ١٩٤٨م ووفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٧م .
 ثانياً: إحتواء الرسوم الخاصة بشركة التأمين الرملية العراقية
 للصفاء في حال كون الرضا صفة المارة عبارة عن حيوانات حيث قيدت في الأتي وحسب ما ورد
 بمقتضى بوزارة الزراعة رقم ١٥٧٢٦ في ٢٥/١٢/٢٥ .
 ١- وهو طبق الكامل على جميع الطرق المحددة من قبل الهيئة العامة وعدم الدخول إلى المدن والقرى
 أو التجمعات السكانية في الطرق العابر .
 ٢- يجب أن تكون الحيوانات مصحوبة بشهادة صحية وتعبارة منشأ مصدرها أصولها .
 ٣- عدم جواز نقل الكافل إلا لإغراض الإطعام والسكنى .
 ٤- أن يكون نقل الحيوانات بمهارات مخصوصة لذلك .
 ٥- تكون مدة عبور الحيوانات بها ٧ أياماً و ٢٢ ساعة ما لم يمكن حسب الجرافة طارفاً
 على أن يتم قبل في إدارة الكفيل في أسرع وقت ممكن .